

## مقدمة

تشهد المجتمعات الإسلامية والعربية المعاصرة صراعاً بين بعض دعاة ما يُسمَّى الحداثة وغُلّاتها الذين يدعون إلى القطع مع الماضي بما فيه من تشريع وأحكام وتُراث فقهي ، أو على الأقل إلى عدم التقيد به بحرفية تحت عناوين مُختلفة ، على رأسها حقوق الإنسان والحريات الفردية والجماعية وبين أنصار الأصالة الذين يدعون إلى العودة إلى المنبع الأصلي وهو الإسلام الحق كما جاء في القرآن الكريم والسنة النبوية المطهرة والذين يتشبثون ويلحون بأن اختيارهم الرجوع إلى الإسلام الحقيقي هو السبيل الوحيد والمنقذ لهذه الأمة وتحقيق السُودد والعلا لها بين الأمم، إذن فلا غرابة أن يكثر الجدل وتكثر المناقشة ويشد الصراع والنزاع حول مجموعة من القضايا المطروحة في الوقت الحالي على الفكر الإسلامي والتي أصبحت تتطلب حلولاً جذرية وحاسمة.

وقد اخترنا في بحثنا هذا موضوعاً من المواضيع التي أثارت ردود فعل كبيرة وأسالت كثيراً من الحبر وهي قضية زواج المسلمة بغير المسلم ونتج عنها ردود أفعال مختلفة، وفي هذه القضية بالذات نجد أن الفقهاء والمفكرين المعاصرين انقسموا إلى فريقين:

- **الفريق الأول:** فقد تمسك بموقف الإباحة وعدم التقيد وهو يُنادي بضرورة ترك المرأة حرة في اختيار الرجل دون وصاية من أي أحد أو أي تشريع مثل ما هو حاصل بالنسبة للرجل، ويدعو بإلحاح إلى القضاء على التناقضات التي تتسم بها جملة من النصوص التشريعية المعاصرة.
  - **الفريق الثاني:** فقد أصّر وشدّد على تحريم هذا النوع من الزواج مستدلاً بنصوص قطعية من القرآن الكريم ومن السُنّة النبوية المطهرة ومن أحكام فقهية عند الفقهاء القدامى والفقهاء المعاصرين ويدعو إلى إعطاء أولوية للاعتبارات الدينية والاجتماعية.
- والشريعة الإسلامية تشمل جميع جوانب الحياة وتمتاز بالمرونة لأنها قادرة على ضم واستيعاب الأحداث والوقائع المعاصرة والطوارئ المستجدة في أي زمان وفي أي مكان ومن المسائل التي اهتمت بها الشريعة الإسلامية وأعطتها عناية كبيرة وجاءت الأحكام الفقهية على اختلاف مذاهبها تُبين الحلال منها و الحرام في مسألة الزواج.
- فالزواج هو الطريق الوحيد والأوحد المشروع لتكثير النسل كما أنه علاقة شريفة وطاهرة لا يشوبها أي شيء تجمع بين رجل وامرأة.

فالأزواج يعيشان مع بعضهما أفراح الحياة ومآسيها ، ولكي تنتج وتحصل هذه العلاقة على أتم وجه ، كان لابد من توافر الكفاءة بين الزوجين في مجالات عدة وأهم كفاءة هي الكفاءة في الدين ، فديننا الإسلامي قرآنا وسنة وصانا باختيار الزوجة الصالحة لأنها تمثل المودة والرحمة والسكينة وهي مربية الأبناء ، رجال المستقبل الذين من دونهم لن يكون للأمة الإسلامية أي شأن بين الأمم . وبالرغم من الحث والتشجيع على اختيار الزوج والزوجة لكل منهما ، ومراعاة جانب الصلاح والإسلام فيهما ، إلا أن الشريعة الإسلامية أباحت بشروط زواج المسلم بغير المسلمة (الكتابية) ، ولكن وفي هذا العصر انتشرت ظاهرة زواج المسلمة بغير المسلم سواء كان كتابياً أو غير ذلك وبالأخص في بعض الدول العربية ، هذا الأمر هو الذي جعلنا نكتب في هذا الموضوع مبينين الخطر الداهم لهذه الظاهرة على شباب المسلمين ذكوراً وإناثاً ، بل على الأمة الإسلامية . وقد تناولنا أثر اختلاف الدين الذي يطرأ أثناء الحياة الزوجية بسبب إسلام أحد الزوجين ، أو ردة أحدهما ، على عقد الزواج ، والعقوبة المسلطة على المخالف من الزوجين في حالة وقوع هذا الزواج.

ثم تناولنا موقف الاتفاقيات الدولية و القوانين العربية ، و بالأخص قوانين دول المغرب العربي من هذا الزواج ، وكيف تناولته و عالجته هذه القوانين الوضعية ، ذلك أن هذه الدراسة لا تكتمل فصولها ، ولا تحصل الفائدة المرجوة منها ، دون أن تشتمل قوانين هذه الدول ، ولا يمكن لهذه الدراسة أيضاً أن تتجاهل ما يحدث من جدل ولغط كبيرين في دولة تونس جرّاء قضية زواج المسلمة بغير المسلم ، فتونس دائماً مثّلت الاستثناء وصنعت الحدث ، وبالتالي لن نكون بمعزل عن هذه المعطيات والحقائق ، وهو أمر تقتضيه الضرورة البحثية والاطلاع ، وإلا كانت هذه الدراسة مبتورة وغير مكتملة .

كما أن تناولنا لهذه الدراسة في ظل قوانين دول المغرب العربي ، يأتي من منطلق أن شعوب هذه الدول يربطها بالإضافة إلى الدين الإسلامي ، العادات والتقاليد ، والتاريخ المشترك ، والترابط الجغرافي .

يتعلق موضوع الدراسة زواج المسلمة بغير المسلم في الفقه الإسلامي و الاتفاقيات الدولية و قوانين دول المغرب العربي .

إن مسألة الزواج الواقع بين من لا يدينون بدين واحد و بالأخص بين المسلمات و غير المسلمين من المسائل الحديثة و التي لا يخفى على أي أحد ما لها من أهمية في حياة الناس . و قد كثرت التساؤلات، و في نفس الوقت كثرت أيضا الإجابات و الفتاوى، و اختلط الأمر على عامة الناس في الوقت الحاضر عن انتشار هذه الحالات و ما يتعلق بها من أحكام. و الملاحظ أنه قد انتشر بين شباب المسلمين عموما زواجهم بمن يخالفونهم في الدين و خاصة زواج المسلمة بغير المسلم.

و ابتعدوا عن إسلامهم الأصل فأصبح الإسلام لديهم يعني الصلاة و الصيام فقط ، أما ما يمس حياة الأسرة أو الاقتصاد أو التعليم فأحكامه عندهم مُغيّبة ، و منه فسدت الأخلاق ، وأصبح همهم الوحيد هو البحث و الوصول إلى الحرية و المتعة المطلقة بدون قيود و لا ضوابط. وقضية الاختلاط الحاصل بين المسلمين مع غيرهم موجودة منذ العهد الأول للإسلام، ولهذا كان لزاما أن تنشأ معاملات و علاقات بين بعضهم البعض ، و هو ما جعلنا في أمس الحاجة إلى معرفة أحكام هذه العلاقات و التوقف عند الحدود التي رسمها الإسلام ، و من هذا المنطلق كان واجبا علينا أن نبين الأحكام الفقهية على اختلافها المتعلقة بالزواج بين مُختلفي الدين، و بالأخص بين المسلمة و غير المسلم ، و الآثار التي ستترتب عنه مستقبلا ، و من حق الشريعة الإسلامية علينا أن نوضح و نبرز الحلول التي هي قادرة على إيجادها في موضوع زواج المسلمة بغير المسلم، لتتير حياتنا الدنيوية و الأخروية و تحقق مصالحنا ، فكان واجبا و لزاما من إبراز أهمية هذا الموضوع لجهل الكثير من المسلمين بأحكامه

وقد أثارت فتوى الشيخ حسن الترابي بجواز زواج المُسلمة بالكتابي جدلاً كبيراً ولقيت انتقادات واسعة من العلماء<sup>1</sup>، وهي من الفتاوى الاستثنائية التي لا يجوز العمل بها ، حتى أن هناك فتاة

<sup>1</sup> حوار مع الشيخ الترابي في جريدة الشرق الأوسط، العدد 9994، بتاريخ 2006/04/09

مسلمة سودانية تزوجت من مسيحي في الكنيسة مستندة في ذلك إلى فتوى الترابي<sup>2</sup>، وهذه الفتوى هي سبب من أسباب اختيارنا لهذا الموضوع ، لبيان الحكم الشرعي في هذه المسألة .

بما أن قوانين الأحوال الشخصية في الدول العربية ، ومنها قانون الأسرة الجزائري ، هي الوحيدة في المنظومة القانونية لتنظيم شؤون الأسرة بصفة عامة ، وهي في الأغلب مستمدة من الشريعة الإسلامية على اختلاف المذاهب .

ومن هنا نطرح الإشكالية الآتية :

- لماذا منع الفقه الإسلامي زواج المسلمة بغير المسلم ؟
- ما تأثير الحكم والمقاصد من المنع على منظومة الأسرة ؟
- هل مبررات المنع مازالت قائمة، أم يجب أن تتأثر باختيارات المجتمع المعاصر ؟
- هذه القضية (زواج المسلمة بغير المسلم) تشكل خصومة بين الفقه الإسلامي و القوانين الوضعية (خاصة في الغرب ) وكذا منظمات حقوق الإنسان و الأمم المتحدة ، كيف نوفق بينها ؟ هل لهذه القضية مبرر؟ و ما ضررها على المجتمع ؟

عند إعدادنا لهذه المذكرة لم نجد دراسات سابقة في هذا الموضوع في حدود معلوماتنا بهذه التفاصيل، ما عدا بعض الدراسات المشابهة لهذا الموضوع مثل مذكرة ماجستير بعنوان " أثر اختلاف الدين في أحكام الزواج في الفقه الإسلامي " من إعداد " أميرة مازن عبد الله أبو رعد" من جامعة النجاح بنابلس في فلسطين ، حيث كانت هذه الدراسة مساعدة لنا في البحث ، مما اضطرنا اللجوء إلى المصادر من مؤلفات القدامى والاعتماد عليها بسبب قلة المراجع في هذا الموضوع ، ونشير هاهنا أن دراستنا هذه لم تقتصر على ما جاء في المذاهب الفقهية ، بل وسعناها لتشمل ما تضمنته قوانين دول المغرب العربي ، وما أقرته الاتفاقيات الدولية من نصوص وأحكام وهذا الأمر استلزم مراعاة ما تقتضيه الضرورة البحثية ، المتمثلة في ما لهذه الاتفاقيات من تأثير اليوم على قوانين الدول ومنظوماتها الوطنية ، بحكم أن هذه الدول بمصادقتها على هذه الاتفاقيات التي هي جزء من منظومة حقوق الإنسان الدولية تؤثر وتتأثر.

<sup>2</sup> جريدة الشرق الأوسط ، العدد 10037، بتاريخ 2006/05/22

لدراسة هذا الموضوع اتبعنا المنهجين الوصفي و التحليلي ، كما اعتمدنا أيضا المنهج المقارن ، حيث قمنا بعرض آراء الفقهاء في مسائل البحث وأدلة كل مذهب ، وموقف الاتفاقيات الدولية و قوانين دول المغرب العربي بما فيها القانون الجزائري من الموضوع ، ثم ناقشنا أدلة كل مذهب لتتوصل في الأخير إلى الرأي الراجح في المسألة ، ثم قمنا بمقارنة هذه الآراء الفقهية مع ما تضمنته الاتفاقيات الدولية من إعطائها الحق في الزواج للمرأة بصفة عامة دون اعتبار الدين مانعا من الموانع ،وناقشنا ما نصت عليه هذه الاتفاقيات وصحة ما تضمنته من أحكام تتصادم مع ما نص عليه ديننا الحنيف من أحكام قطعية في هذه المسألة .

للإجابة على إشكالية البحث اعتمدنا خطة بحث ثنائية تتكون من فصلين، و كل فصل يحتوي على مبحثين.

حيث تناولنا في الفصل الأول زواج المسلمة بغير المسلم في الفقه الإسلامي ، وقسمنا هذا الفصل إلى مبحثين ، تضمن المبحث الأول أحكام الزواج في الفقه الإسلامي ، و تضمن المبحث الثاني حكم زواج المسلمة بغير المسلم .

و تناول الفصل الثاني زواج المسلمة بغير المسلم في الاتفاقيات الدولية و قوانين دول المغرب العربي ، وقسمنا هذا الفصل إلى مبحثين ، تضمن المبحث الأول زواج المسلمة بغير المسلم في الاتفاقيات الدولية ، وتضمن المبحث الثاني زواج المسلمة بغير المسلم في قوانين دول المغرب العربي .